

لانه المراد به اهل البيت لا نسبه فمثل هذا الجود الالهى مشترك  
 لانه هتمل الالهى من حيث النسب والاهل من حيث الدين  
 فبما المراد من المراد منه الالهى من حيث المناصب وان الالهى  
 الكبرياء ليس من اهل بيتنا هتمل البيان في الترتيب جازيلا انه حصص  
 بقوله تعالى وليس من اهل بيتك ومنها قوله تعالى وما تصرون من  
 دون الله حصصا مما تركنا لاهل بيتك انما هو حصصهم من  
 حلال ما تركنا لاهل بيتك من غير ان يكونوا من اهل بيتك  
 فقال يا رسول الله انما ليس عيسى وعزير والملائكة قد عبدوا من  
 دون الله اهتمل انهم يعبدون في النار فانزل الله ان الذين سميت  
 لهم المناصب الالهى اصاب عن قوله وقد قلنا انكم وما تصرون  
 من دون الله من انما قول النبي لان ما حصصت مما لا يفعال فلا يكون  
 مناه ولا لاله الا ان حصص يعبدون ان الذين سميت لهم المناصب  
 واما سوال ابن الزبيرى كان بناء على قوله ان ما ظهر كمن يعقل  
 ولقد اروي انه قال ما اجمعت بقوله قولك اما علمت ان ما  
 نادا يعقل ومن لم يعقل كما في قول رسول الله انما علمت ان ما  
 يقع التكميل كما في مع حاكم بعد السنتى اى يمنع الحكم في السنتى  
 نظر الى الظاهر لعدم الوجدان الموصوف له مع صدور التكميل بعد السنتى  
 فبما الحكم بعمارة على ورا السنتى فيكون الاستثناء لانه الموصوف  
 جميعا بعد الاستثناء فيصير الحكم في السنتى لانعدام الوجدان الموصوف  
 له مع ضرورة التكميل به فيجوز الاستثناء في الالهى بعد اى بعد  
 السنتى ويصدق انما في جميع الحكم الموصوف الموصوف له

لاكو

لا الموصوف كاقى التعليل وعندنا ما يمنع كليهما كما في التعليل فصار  
 تغدير قول الرجل لعلان على الف الالهى على ان لعلان على فسا با و  
 انه لم يحكم بالالف في حق لزوم المائة وعندنا انما في انما ليست  
 على فان صدر الكلام بوجهه واستثناءه من غير ان يفتقر صانفا  
 بعد السنتى وى سيج المار بالهون فاذن خلاف يظهر فيما اذا السنتى  
 خلاف النفس لقوله لعلان على الف درهم الالهى با فمضت بالالف  
 لانه لا يضره بياناً وعندك يصح فيستحق من الالف قدر قيمة التوك  
 لان موجب الاستثناء من الحكم في السنتى بالالف المعارض واليه  
 المعارض يجب العلم به كمنسب الامكان والايمان بنسبة ان كمال  
 موجهه فيقول رغبة التوك لان في عين التوك وقيد نظر لما قال  
 يستثنى او بالمعارضة عند الشك في اى هو في المتصل وهدى من قبل  
 المنقطع ولو قدر منضما بالادراج لا يمكن الاستثناء من الحكم فلا يطرأ  
 الترتيب في هذه المسئلة لاجتماع اهل اللغة على ان الاستثناء من الحكم  
 اتيان ومن الاضافات من وهدى اذ جعل على حكمه يعارض حكمه  
 السنتى منه ولان قوله لا الاله الا الله الموصوف اى ويصدق انما  
 ومعناه السنتى والاقابات فلو كان حكمه كحكمه بالالف في كان نصيبا لغيره  
 اى نصيبا لاصورى الموصوف لانه هو الباقي بعد الاستثناء لاقبانا الى لا  
 انبأنا بالالهى حتى لله من كذا في كذا التوجه بالاجماع  
 يمنع قوله لا الاله الا الله بطريق المعارضة ولما قوله من قبلت  
 في حق السنتى الاضطرار عابا وسرقة الحكم بطريق المعارضة في  
 الايجاب يكون اى في حقه استثناء الاستثناء فيثبت لاهل الاخبار كما لو

ولا يستعمل ذلك الا ان يكون في الكلام  
 حكم على غير وجه الاستثناء من  
 الحكم في السنتى وان كان ذلك  
 بالالف في قوله  
 فمضت